

النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر ودوره في تحديات الإفصاح على القوائم المالية

أ. هيري آسيا	د. ساوس الشيخ
طالبة دكتوراه - جامعة أدرار	أستاذ محاضر أ- جامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي	عضو مخبر التكامل الاقتصادي
الجزائري الإفريقي بجامعة أدرار	الجزائري الإفريقي بجامعة أدرار
hiriassia@gmail.com	saous01@yahoo.fr

ملخص

جاء النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر ليتدارك مختلف النقائص التي لم يعالجها النظام السابق المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني، خصوصا ما تعلق بالإفصاح المحاسبي حيث أشار كل من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 الذي يشرح كيفية تطبيق بعض المواد من القانون 07-11، إلى مجمل النقاط الواجب إتباعها كتحديد الكشف المالية الملزم إعدادها سنويا وكيفية عرضها وما يجب أن تحتويه من معلومات، كما أشار هذا القانون إلى التقيد بمبدأ الأهمية النسبية عند الإفصاح عن المعلومات المالية.

الكلمات الدالة: النظام المحاسبي المالي المستحدث، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية.

Abstract

The new financial accounting system was induced in Algeria to rectify various shortcomings that were not addressed by the previous system of national accounting scheme, especially those relating to accounting disclosure, where the law 07-11 containing the financial accounting system and the executive decree No. 08-156 explain how to apply some of the articles of law 07-11 and noted all the points that should be

followed to determine the financial statements required to be prepared annually in addition to how to display them with the required information. Also this law noted to adhere to the principle of relative importance in the disclosure of financial information.

Key words: New financial accounting system, accounting disclosure, financial statements.

مقدمة

شهد العصر الحالي العديد من التطورات في مختلف مجالات تكنولوجيا الاتصال وتبادل المعلومات، ما أدى إلى تغيير النهج الإداري، الأمر الذي أدى إلى تشكل عقبات تعيق التواصل بين الأفراد والمجتمعات بما فيها المؤسسات، مما استدعى الأمر بإعادة النظر في تنظيم العديد من العلاقات التي تحكم ما بين المؤسسات. إضافة إلى النمو السريع وكبر حجم المؤسسات وسعيها نحو احتلال العديد من الأسواق في العالم الأمر الذي أدى إلى وجود معايير وشروط تضبط نشر وعرض المعلومات المالية والمحاسبية من أجل توفير معلومات ملائمة تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

وبينة المؤسسات في الجزائر ليست بمعزل عن هذه التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال حيث أنها قامت بالعديد من التعديلات من بينها فرض تطبيق النظام المحاسبي المالي المستحدث الذي جاء لتدارك العديد من النقائص التي يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني السابق، كما جاء لتحقيق المتطلبات التي فرضتها التغيرات المحاسبية والمالية الدولية. وحيث تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي في 25 نوفمبر 2007 لكن لم يصبح ساري المفعول إلا في بداية سنة 2010.

أ. الإشكالية:

تعتبر سياسات الإفصاح من بين أهم التحديات التي يهدف إليها الإصلاح المحاسبي في الجزائر، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المستحدث الذي يعتبر خطوة مهمة من أجل تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، في إطار هذا التوجه تطرح الإشكالية التالية:

ما مدى انعكاس النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر على تحديات سياسات الإفصاح المحاسبي؟

ب. الفرضيات:

- من خلال الإشكالية المذكورة يمكن طرح الفرضيات التالية:
- يسمح عرض القوائم المالية حسب النظام م.م المستحدث في الجزائر بسهولة المقارنة بين مختلف قوائم المؤسسات،
 - الإفصاح عن الطرق المحاسبية المنتهجة يسمح بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة للمؤسسة.

ج. أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر في مواجهة المشاكل التي نتجت عن تطبيق المخطط المحاسبي الوطني السابق، من خلال عرض القوائم المالية من أجل الإفصاح عن المعلومات الضرورية لمختلف مستعمليها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

د. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساساً إلى الوصول إلى مفهوم كل من النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر وأهدافه، الإفصاح المحاسبي وأنواعه وأساليبه ومتطلباته، كما يهدف إلى التعرف على مختلف القوائم المالية التي يجب عرضها حسب النظام المحاسبي المالي المستحدث في

الجزائر، والتطرق إلى مختلف تحديات النظام المحاسبي المالي المستحدث في مجال الإفصاح المحاسبي على مستوى الجزائر.
هـ. المنهج المتبع:

أُعتد في إنجاز هذا البحث على منهجين اثنين ألا وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي استنادا إلى طبيعة الموضوع الذي يعتمد على وصف ما ترمي الضرورة إلى وصفه وتحليل النص القانوني.

أولاً. النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر

أصبح المخطط الوطني المحاسبي لا يستجيب لمتطلبات المستثمرين في ظل التحولات الاقتصادية، لذلك قامت الجزائر بإصلاحات محاسبية نتج عنها إصدار النظام المحاسبي المالي الذي يستمد مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، ليضيف مجموعة من العمليات الضرورية التي أهملها المخطط الذي كان متبعا قديما.

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر

عرف القانون 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي في نص المادة بالمحاسبة المالية: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹.

¹ القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص03.

2. خصائص النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر:

- يتميز النظام م.م المستحدث بمجموعة من الخصائص¹:
- يوفر معلومات مالية واضحة وقابلة للمقارنة، تلبي حاجات مختلف مستعمليها؛
- وضع إطار تصوري للمحاسبة يحدد بطريقة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة؛
- يتميز بالبساطة ويركز على محاسبة الخزينة بالنسبة للتجار الصغار والمؤسسات الصغيرة.

3. أهداف النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر:

- يمكن تلخيص أهداف النظام م.م المستحدث في الجزائر فيما يلي:
- تطبيق الممارسات القائمة على المعايير المحاسبية الدولية²؛
- تمكين المؤسسات من تقديم معلومات ذات جودة وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفق لمبدأ الصورة العالية والواقعية³؛
- إيجاد حلول لبعض العمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني.

¹ محمد فيصل مايدة، أثر الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة الى النظام المحاسبي المالي الجديد، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، الجزائر، 2011، ص127.

² مسعود دراوسي وآخرون، مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA التحدي، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011، ص 4.

³ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، Pages Bleues، الجزائر، 2010، ص 12.

ثانياً. الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لتوصيل المعلومة المناسبة في الوقت المناسب لمستحقيها من أجل دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات التمويل والاستثمار¹.

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات وذلك لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من المعلومات، إذ يرى الباحثون أن مصطلح الإفصاح في الآونة الأخيرة جاء بديلاً عن مصطلح عرض المعلومات أو نشرها وهو ما تهدف إليه المحاسبة. عُرِف الإفصاح المحاسبي بأنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مظلمة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة على الدفاتر والسجلات للشركة"². وبشكل عام عرف الإفصاح بأنه: "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها"³.

¹ ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق الميدانية-، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص 46.

² زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص 84.

³ رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 54.

يمكن استنتاج أن الإفصاح المحاسبي يركز على المنهجية أو الطريقة التي يتم بها توصيل المعلومات أو إظهارها إلى المستفيدين منها مهما كانوا بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون أي تضليل أو إيهام، سواء كانت المعلومات كمية أو غيرها، من أجل مساعدة أولئك المستفيدين في اتخاذ قراراتهم.

2. أنواع الإفصاح:

يمكن التمييز بين عدة أنواع كما يلي:

2-1. الإفصاح الكامل:

ويقصد به مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على قارئها كونها مصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، لا يحد الإفصاح عند نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم¹.

2-2. الإفصاح العادل:

وهو إفصاح لا تُقدم أو تُفضل مصلحة فئة معينة عن مصلحة الفئات الأخرى² لجميع الأطراف المالية؛ أي أنه:

2-3. الإفصاح الكافي:

وهو إفصاح عن أدنى قدر من المعلومات³.

¹ أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 6.

² وصفي عبد الفتاح، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 41.

³ حنان رضوان حلوه، النموذج المحاسبي المعاصر إلى المعايير، دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2003، ص 447.

2-4. الإفصاح الملانم:

وهو تقديم المعلومات في القوائم المالية بشكل ذا منفعة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع ظروف المؤسسة ونشاطها¹.

2-5. الإفصاح الوقائي:

أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل، يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي².

2-6. الإفصاح التثقيفي:

وهو الإفصاح عن معلومات مناسبة لغرض اتخاذ قرارات معينة مثل إعلان عن اكتتاب في رأس مال جديد³.

وهناك تصنيفات أخرى للإفصاح مثل الإفصاح عن معلومات كمية وأخرى وصفية، إفصاح إلزامي وآخر اختياري، الإفصاح عن معلومات ذات طابع نقدي وأخرى ليست ذات طابع نقدي⁴.

3. أساليب وطرق الإفصاح:

يعبر الإفصاح عن عملية الإبلاغ المالي، وبالتالي فإن

1 سعيدي يحيى، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA التحدي، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2011، ص 12.

2 بريس خالد، مساهمة المراجع الخارجي في الحد من أثر مخاطر المراجعة على مستلزمات الإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 67.

3 دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 65.

4 صديقي مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي المالي SCF على سياسات الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص4.

المؤسسات تتنافس من أجل استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك، وفيما يلي أهم الطرق والأساليب¹:

3-1. الإفصاح في صلب القوائم المالية:

تستوجب هذه الطريقة ظهور المعلومات الملائمة والهامة في القوائم المالية كأصول والالتزامات، فهي تساعد مستخدمي البيانات في التنبؤ بالأرقام المستقبلية، على سبيل المثال تصنيف المصاريف إلى ثابتة ومتغيرة في قائمة الدخل قد يساعد القارئ على التنبؤ بحجم تلك المصاريف تبعاً للتغير في حجم المبيعات.

3-2. استخدام المصطلحات والعرض المفصل:

تساعد المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية في التفصيل أكثر في الأمور الهامة، فهي تزيل الغموض وتسهل في الفهم نظراً لمحدودية إدراك العنصر البشري، تستخدم الإيضاحات أمام بنود القوائم المالية، المعلومات المعترضة أو بين الأقواس، وفي حالة كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم لا تعبر عن تلك البنود نفسها فإنه يستوجب وضع تفسير أو تعريف إضافي بتلك البنود بوضعه كملاحظة بين أقواس.

3-3. الإفصاح عن الملاحظات والهوامش (الإيضاحات):

تعتبر الإيضاحات جزء لا يتجزأ من القوائم المالية فهي تهدف إلى الإفصاح عن المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كاف في صلب القوائم المالية، إذ يجب ألا تتعارض تلك الإيضاحات أو تكون تكراراً للمعلومات الواردة في القوائم المالية، لذلك زاد الاهتمام في العصر الحديث بها لأنها تساهم في الإفصاح الكامل للأحداث المالية، وعرض

1 حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص-ص 126-130.

البيانات الملائمة. إلا أن الاعتماد المفرط على الهوامش أو الإيضاحات قد يقلل من أهمية القوائم المالية نفسها، لأنه قد يؤدي إلا إحلال الإيضاحات الواردة في الهوامش بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية ويتم استعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية.

3-4. الإفصاح باستخدام الجداول والملاحق الإضافية:

يتم تقديم جداول إضافية تبرز بشكل مستقل عن القوائم المالية لأنها تحمل معلومات تقل أهمية عن المعلومات الواردة في صلب القوائم المالية، وتساعد هذه الجداول في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، أما الملاحق الإضافية فإنها تستخدم لتوضيح معلومات إضافية مكمل ومهمة للفهم، وتتميز هذه الملاحق بالحرية في التركيب والشكل والمحتويات.

4. متطلبات الإفصاح المحاسبي

نخص بالذكر في متطلبات الإفصاح المحاسبي المعلومات الواجب الإفصاح عنها والجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي.

4-1. المعلومات الواجب الإفصاح عنها

تعكس البيانات المالية آثار العمليات وغيرها من الأحداث عن طريق ترتيبها وتبويبها على شكل قوائم مالية، ويتم عرض هذه البيانات المالية بالإفصاح عن العناصر التالية¹:

4-1-1. الإفصاح عن البيانات الكمية:

يتم التركيز أولاً على المعلومات التي يمكن أن تستخدم في مختلف التقارير التي تستعمل للمقارنات، لكن البيانات التي تقدمها القوائم

1 دليمي ناصر الدين، أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية -دراسة تطبيقية على بورصة دبي-، رسالة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر، 2010، ص-ص 16-13

هي بيانات تاريخية لأحداث ماضية لا تعكس متطلبات المستثمرين.

4-1-2. الإفصاح عن المعلومات غير الكمية:

تختلف المعلومات غير الكمية عن المعلومات الكمية بأنه يصعب الإفصاح عنها لكنها تساعد كثيرا في اتخاذ القرارات الملائمة وهي مرتبطة مع البيانات أو المعلومات الكمية.

4-1-3. الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية، وتتمثل في المبادئ والأسس وطرق التطبيق التي تختارها إدارة المؤسسة في إعداد القوائم المالية.

4-1-4. الإفصاح عن التغيرات المحاسبية:

إذا تم تغيير السياسات المحاسبية يجب الإشارة إلى ذلك بتقديم أسباب التغيير، وشرح نوع التغيير، وتوضيح تأثير التغيير على القوائم المالية، مع عدم قيام ذلك بأثر رجعي على القوائم المالية السابقة.

4-1-5. الإفصاح عن الأحداث الموائية لصدور القوائم المالية:

تعتبر المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مبدئية نظرا لارتباطها بأحداث مستقبلية التي تلي تاريخ إعدادها، لذلك يجب الإفصاح عن أي أحداث مهمة جرت بعد إعداد القوائم.

4-1-6. الإفصاح عن أقسام مؤسسات الأعمال:

يتطلب المعيار 14 (التقارير المالية للقطاعات) لمجلس معايير المحاسبة المالية في حالات معينة عرض المعلومات الخاصة بالمؤسسات وصناعات معينة وكذلك عملياتها الأجنبية والخارجية وعملاتها الرئيسيين.

4-2. الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي:

تفصح القوائم المالية على معلومات مهمة ويستحقها العديد من الأطراف:

4-2-1. المستثمرون:

يعطي المستثمرون أهمية كبيرة للقوائم المالية لما تقدم لهم من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات¹.

4-2-2. المقرضون:

تفيد القوائم المالية المقرضين في معرفة إمكانية سداد قروضهم وفوائدهم في مواعيد الاستحقاق².

4-2-3. الموظفون:

يحتاج الموظفون إلى معرفة مدى استقرار وربحية المؤسسة، ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توفير فرص عمل.

4-2-4. الموردون:

فهم يستعينون بالقوائم المالية في معرفة ما إن كانت س تدفع لهم المبالغ المستحقة أم لا.

4-2-5. العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصا عندما يكون التعامل معها لفترة طويلة³.

1 دليمي ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

2 أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة الأولى، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 199.

3 دليمي ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

4-2-6. الحكومات ووكالاتها:

تهتم الحكومات بنشاطات المؤسسة ومختلف سياساتها الضريبية، وتعتمدها كأساس لإحصاءات وطنية¹.

4-2-7. الجمهور:

يتمثل الجمهور في باقي المستفيدين.

ثالثا. الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :

تهدف القوائم المالية إلى الإفصاح عن العديد من المعلومات كتحديد المركز المالي، والتغير الذي يطرأ عليه على مختلف السنوات.

1. أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :

يتزايد الطلب على الإفصاح لما له من أهمية كبيرة من أجل إظهار صورة وافية وصادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية الفعلية للمؤسسة في القوائم المالية، وهذا ما جعل الإفصاح المحاسبي من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إعداد القوائم المالية، وذلك لضمان جودة عالية للتقارير المالية وتحقيق أكبر شفافية للمعلومات المالية والمحاسبية².

1 أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 199.

2 دليمي ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

2. القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر:

تقدم القوائم المالية حوصلة لنشاط المؤسسة في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل حسب النظام المحاسبي المالي المستحدث على أربع قوائم وملحق¹.

2-1. الميزانية:

تبين الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة وتقدم كل موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلين منفصلين عن بعضها البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية السابقة².

2-2. حساب النتائج:

يلخص حساب النتائج الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويوضح النتيجة الصافية³.

2-3. جدول سيولة الخزينة:

يهدف هذا الجدول إلى تقديم أسس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك معلومات بشأن استخدام هذه السيولة

1 سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة-، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 89.

2 المادة 220 الفقرة رقم 1، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19، 2009، ص23.

3 المادة 230 الفقرة رقم 1، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المرجع نفسه، ص24.

المالية¹، وبالتالي فإنه يتضمن مختلف التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج.

2-4. جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية².

2-5. ملحق الكشف المالية:

تشمل هذه الوثيقة المكلمة على العديد من المعلومات تفيد لفهم ما هو وارد في الكشف المالية³.

رابعاً. تحديثات النظام م.م المستحدث للإفصاح في الجزائر:

1. نقائص المخطط المحاسبي الوطني:

بعد مرور مدة زمنية طويلة في اعتماد المخطط المحاسبي الوطني، أكتشف أن هذا الأخير به مجموعة من النقائص جعلته لا يساير التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، سنقف على أهم تلك النقائص:

- يعاني المخطط المحاسبي الوطني من غياب الإطار المفاهيمي؛
- يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى تلبية حاجات الاقتصاد الكلية ولا يتجاوب مع الواقع الحالي للاقتصاد الوطني؛

1 المادة 240 الفقرة رقم 1، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص26.

2 كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقاً للنظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013، ص 58.

3 المادة 260 الفقرة رقم 1، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص27.

- لقد أشار المخطط المحاسبي الوطني ضمناً إلى بعض المبادئ المحاسبية لكنه لم يحددها بصفة صريحة وواضحة؛
- إن اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على التكلفة التاريخية في تقييم أصول وخصوم المؤسسة دون وجود بدائل لها، مما أفقد معنى عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية؛
- لم يوضح المخطط الوطني كيفية حساب المؤنات، مما جعلها تأخذ طابع العشوائية من حالة لأخرى حسب قناعات المحاسب؛
- فرض المخطط المحاسبي الوطني إعداد نفس القوائم المالية على كل المؤسسات مهما كان حجمها أو نشاطها.

2. محددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر

- تتمثل محددات الإفصاح المحاسبي والضوابط المؤطرة له في قراءة عميقة لأهم النصوص القانونية التي تتضمن النظام م.م.¹:
- 2-1. قراءة لأهم نقاط القانون رقم 07-11 المتضمن النظام م.م:
- 2-1-1. التعريف ومجال التطبيق:

التعريف لقد ذكر سابقاً أما مجال التطبيق فقد ألزم المشرع الكيانات المتمثلة في الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات، الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي².

1 صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 7.

2 المادة 04 من القانون رقم 07-11 المشار إليه سابقاً.

2-1-2. الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية:

يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها، أما المبادئ المحاسبية التي يتضمنها النظام فهي محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصادقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني. وتتمثل المعايير في قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات، وفي محتوى الكشف وكيفية عرضها¹.

2-1-3. تنظيم المحاسبة:

أهم ما يلزم المشرع الكيانات هو أن²:

- أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المتعلقة بمسك المعلومات التي تعالجها وتراقبها وتحرص على تبليغها؛
- أن تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية، وأن تحول القيم المدونة بالعملة الأجنبية بالعملة الوطنية؛
- أن تجري كل الكيانات التي تطبق هذا النظام عملية الجرد من حيث الكم والقيمة على الأقل مرة في السنة؛
- أن يتم التسجيل حسب القيد المزدوج بالاعتماد على اثباتات، كما يجب احترام الترتيب الزمني والاحتفاظ به لمدة 10 سنوات على الأقل.

2-1-4. الكشف المالية:

تم التطرق سابقا إلى الكشف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، تعد هذه الكشف مرة على الأقل سنويا، وتضبط تحت مسؤولية المسيرين في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة، تبلغ السنة المالية اثنا عشر شهرا وتاريخ اقفالها يكون في 31

1 المواد 06، 07، 08 من القانون رقم 07-11 المشار إليه سابقا.

2 المواد 10، 12، 13، 14، 16، 24 من القانون رقم 07-11 المشار إليه سابقا.

ديسمبر، يمكن استثناء ذلك إن كانت طبيعة النشاط لا تسمح¹.

2-1-5. الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة:

أوجب المشرع أن يكون لكل كيان مقر أو نشاط رئيسي في الإقليم الوطني ويشرف على كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر سنويا الكشف المالية المدمجة للمجموع المكون لهذه الكيانات².

2-1-6. تغيير التقديرات والطرق المحاسبية:

يمكن النظام الكيان من تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشف المالية، يخص التغيير كل من المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي طبقها الكيان³.

2-2. قراءة لأهم نقاط المرسوم التنفيذي رقم 08-156 :

يشرح هذا المرسوم كيفية تطبيق بعض المواد من القانون 07-11:

- يعرف الإطار التصوري للمحاسبة المالية المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشف المالية، كما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث التي لم يصرح بها في التنظيم المحاسبي؛
- يؤكد المرسوم على إلزامية احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون 07-11، وكذا محاسبة آثار المعاملات على أساس محاسبة الالتزام؛ والحرص على إنتاج معلومات مالية تتصف بالملاءمة وقابلية المقارنة والوضوح والدقة؛

1 المواد 27، 28، 29، 30 من القانون رقم 07-11 المشار إليه سابقا.

2 المادتين 31، 34 من القانون رقم 07-11 المشار إليه سابقا.

3 المواد 37، 38، 39 من القانون رقم 07-11 المشار إليه سابقا.

- كما يؤكد المرسوم على وحدة القياس للمعاملات والأحداث ألا وهي الدينار الجزائري بحيث لا تدرج في الكشف المالية إلا المعاملات والأحداث القابلة للتقويم نقدا، أما غير ذلك فيدرج في الملاحق؛
- يجب الالتزام بمبدأ الأهمية النسبية في تحديد المعلومات المالية الواجب إظهارها بالتفصيل؛
- يجب الفصل بين الدورات، وكل دورة تتحمل أعباءها، وتنسب إليها إيراداتها، ونتيجة الدورة تمثل الفرق بين الأعباء والنتائج؛
- يجب ربط الحوادث التي لها صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية القائمة عند تاريخ الإقفال بالسنة المقفلة، أما الحوادث التي لا تأثير لها يجب الإشارة لها في الملاحق؛
- ضرورة إدراج مبدأ الحيطة في حالة الشكوك حول المستقبل فيما يخص النتائج أو الديون، وأن تقيم الأصول بالتكلفة التاريخية، باستثناء الأصول البيولوجية والأدوات المالية؛
- هناك كشف مالية خاصة تلزم بإعدادها الكيانات الصغيرة وهي وضعية نهاية السنة المالية، حسابات نتائج السنة المالية، جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية.

خاتمة:

واجهت الجزائر تحديات كبيرة ومتنوعة في مختلف المجالات لمحاولة مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم، ولعل مشروع النظام م.م المستحدث أحد تلك التحديات التي من خلالها يمكن التواصل مع العالم الخارجي، خصوصا ما سنه المشرع الجزائري حول القوائم المالية.

من خلال البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعرف الإفصاح بأنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات؛
- يتم الإفصاح إما في صلب القوائم المالية أو باستخدام المصطلحات والعرض المفصل، أو من خلال الايضاحات، أو باستعمال الجداول والملاحق الإضافية؛
- يعرف الإطار التصوري للمحاسبة المالية مفاهيم إعداد وعرض الكشف المالية، كما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة؛
- تتوقف فاعلية النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر على فاعلية الإفصاح المطبق على مخرجاته؛
- من أهم معايير الإفصاح التي تجد صعوبة في التطبيق والتجسيد هو معيار الأهمية النسبية الذي تم الأخذ به في النظام م.م المستحدث؛
- يساعد تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات وكذا المناطق الجغرافية على تحديد نقاط القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة، وهذا يساعد بدوره في ترشيد القرارات المالية؛
- تعد الكشف المالية مرة على الأقل سنويا، وتضبط تحت مسؤولية المسيرين في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة؛

- هناك كشوف مالية خاصة تلزم بإعدادها الكيانات الصغيرة وهي
وضعية نهاية السنة المالية، حسابات نتائج السنة المالية، جدول
تغير الخزينة خلال السنة المالية؛

قائمة المراجع والمصادر:

1. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74.
2. قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19، 2009.
3. رضوان حلوه، حنان، النموذج المحاسبي المعاصر إلى المعايير، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
4. طرطار، أحمد، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.
5. كتوش، عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام م.م SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013.
6. وصفي، عبد الفتاح، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002.
7. لعشيشي، جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، Pages Bleues، الجزائر، 2010.

8. زغدار، أحمد، سفير، محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
9. دراوسي، مسعود، وآخرون، مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA التحدي، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليلة، الجزائر، 2011.
10. سعدي، يحيى، أوصيف، لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA التحدي، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب، البليلة، الجزائر، 2011.
11. صديقي، مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي المالي SCF على سياسات الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي، الجزائر.
12. مخلوف، أحمد، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
13. حواس، صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

14. أبو حمام، ماجد اسماعيل، أثر تطبيق قواعد على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق الميدانية-، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.
15. دادة، دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-2010)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
16. رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
17. بريش، خالد، مساهمة المراجع الخارجي في الحد من أثر مخاطر المراجعة على مستلزمات الإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
18. دليمي، ناصر الدين، أثر الإفصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية -دراسة تطبيقية على بورصة دبي- ، رسالة ماجستير، جامعة المدينة، الجزائر، 2010.
19. محمد فيصل مايده، أثر الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة الى النظام المحاسبي المالي الجديد، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، الجزائر، 2011.
20. سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة-، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

21. شادو عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة مارس 2013، ماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.